



البرلمان للمملكة الأردنية الهاشمية

عملان : الأربعاء ٢٩ رمضان سنة ١٤١٢ هـ. الموافق ١ نيسان سنة ١٩٩٢ م. العدد ٣٨١٧

الفهرس

الصفحة

٥٩٢	فلس الدورة العادية لمجلس الامنة
٥٩٣	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ قانون تصديق اتفاقية ترخس بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية
٥٩٤	بروتوكول مالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية
٥٩٦	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٥٩٧	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني
٦٠٠	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٠١	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ قانون التمويين
٦٠٨	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ قانون جامعة الزرقاء
٦١٠	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
٦١٢	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية
٦١٣	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون التقاعد المدني
٦١٤	نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية
٦١٦	نظام رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين
٦١٧	نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين
٦١٨	نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام
٦١٩	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٢٠	تنظيم وزارة التعليم العالي
٦٢٠	تحديد اماكن الخابير الطبية
٦٢١	اعادة فرض فلس الريسيف
٦٢١	قرار رقم ٢ لعام ١٩٩٢ صادر عن وزير المناحة والتجارة
٦٢٢	تعليمات معدلة لتعليمات الزاودة على العناصر التجارية في مشاريع لتطوير الحشوري

مديرية المطابع العسكرية

كلنا من الشعب

نخبركم بالاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من الدستور تصدر ارادتنا بما هو آت : -

في الدورة العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في الاول من نيسان سنة ١٩٩٢.

١٩٩٢-٣-٢٣

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
جودت السبول

رئيس الوزراء
الشيخ زيد بن شاكور

كلنا من الشعب

نخبركم بالاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم - ١٥ - لسنة ١٩٩٢

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعتود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحاً ونافذاً بالنسبة لجميع الفئات المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٢-٣-٢٣ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السليحة والاثار يونس حكمت	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النسر
وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير دولة جمال حديشة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير ققوار	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والترفية والبيئة الدكتور مبد الرزاق طيبيشات
وزير التكوين محمود السقايف	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطيطة

بروتوكول مالي بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية

توطيدا لروابط الصداقة والتعاون التي تربط بين البلدين ولدعم الاقتصاد الأردني وتطويره ، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على إبرام هذا البروتوكول .

المادة ١ - قيمة وغاية الدعم المالي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الأردنية دعما ماليا بقيمة ١٢٠ مليون فرنك فرنسي ليتم استعماله لتمويل شراء بضائع وخدمات فرنسية باستثناء العسكرية أو الكبالية .

المادة ٢ - تفاصيل الدعم المالي

سيتم تقديم الدعم المالي الوارد تحت المادة ١ - أ أعلاه على شكل قرض من الخزينة الفرنسية وبقيمة لا تتجاوز ١٢٠ مليون فرنك فرنسي .

المادة ٣ - آلية الدعم المالي

سيتم استعمال أموال هذا البروتوكول لتمويل البنك المركزي الأردني مقابل بضائع وخدمات دفعت اثباتها بالعملة الصعبة من قبل الأردن بعد تاريخ ١ - ١ - ١٩٩١ .

المادة ٤ - الشروط التي تحكم التسهيلات المالية

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة ١٧ عاما من مدتها فترة سماح مدتها ٧ سنوات . وسيكون سعر الفائدة ١٪ سنويا . ويسدد القرض على ٢٠ تسطاتا متساويا نصف سنوي . يستحق القسط الأول منها بعد ٩٠ شهرا من نهاية ربع السنة التي دخل فيها السحب الأول وتنتفع الفائدة على أجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريتها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسد على دفعات نصف سنويا . أن اتفاقا بين البنك المركزي الأردني كممثل للحكومة الأردنية وبنك الائتمان الوطني الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجب تحديد آلية استعمال وتحديد القرض .

المادة ٥ - عملة الحساب والسداد

يجب أن تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي .

المادة ٦ - فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي

لاستغلال الدعم المالي الوارد في المادة (١) أعلاه يتطلب أن يتم إبرام العقود لغاية ٣٠ - ٩ - ١٩٩٢ كحد نهائي كما أن القرار النهائي للوافقة على كل عقد بموجب شروط هذا البروتوكول يجب أن تتم خلال ثلاثة أشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .

لايسح بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ٣١ - ١ - ٩٤ ولا يسح بتأجيل هذا التاريخ إلا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة ٧ - الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين الذان سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما :
- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية أو بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية أو الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة فرنسية .
- يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي .

المادة ٨ - العقود المغطاة

القرار النهائي لتمويل العقود التي يتم تمويلها من قبل البنك المركزي الأردني سيتم إعادة تمويلها وفق شروط هذا البروتوكول من خلال تبادل كتب مابين البنك المركزي الأردني والتصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان ممثلا للجهات الفرنسية الرسمية . كما أن الحد الأدنى لكل عقد يعاد تمويله هو مليون فرنك فرنسي ، وإذا مادمت الضرورة يمكن جمع عدد من العقود لتصل ذلك الحد .
أن يتم صرف أي مبلغ من القرض في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية أو مستحقات على إعادة جدولتها .

المادة ٩ - الضرائب

لا تخضع الاتساق أو الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الأردنية .

المادة ١٠ - تقييم القرض

يمكن للحكومة الفرنسية أن تقوم وعلى نفقتها الخاصة بإجراء تقييم نهائي لتفانج هذا البروتوكول بهدف تقييم اثره على التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية ، ويمكن لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية إذا ما رغبت المشاركة في هذا التقييم الاستفادة من النتائج . وتوافق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة .

المادة ١١ - تاريخ التفاوض

يسري مفعول البروتوكول حالما تقوم كل حكومة من الحكومتين المعنيتين بالشعار الأخرى باستكمال المتطلبات القانونية .

وشهادة على ذلك تمام الموقعون أدناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها .

وقعت في باريس في اليوم الثاني من شهر كانون الأول عام ١٩٩١ من أربع نسخ اثنتين بالفرنسية والإنجليزية واثنتين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان متساويان بنفس القدر .

عن

حكومة الجمهورية الفرنسية

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

كانت من أجل

اعلان

صادر بمقتضى المادة - ٩٤ - من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجيل القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني المنشور في مدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٥٨ الصادر بتاريخ ١-٥-١٩٧٩ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكور

٢٢-٣-١٩٩٢ م .

هذا من العمل

نسخ احسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرر مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونشر باسمه
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم - ١٦ - لسنة ١٩٩٢ م
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة د من المادة ١٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان تمثل البنوك المرخصة ومؤسسات الائراض المتخصصة بعنوا واحد فقط لكل منهما .

المادة ٢ - يلغى نص كل من الفقرتين ا و ح (من المادة ١٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنهما بما يلي : -

أ - الموافقة على ترخيص البنوك الاردنية وانماجها وسحب رخصها ومنح مروعها في داخل المملكة وخارجها وفي المناطق الحرة المؤسسة في المملكة .
٢ - الموافقة على ترخيص مروع البنوك الاجنبية او مكاتب تمثيلها في المملكة وفي المناطق الحرة المؤسسة فيها وسحب رخص هذه المروع والمكاتب .
٣ - الموافقة على ترخيص المؤسسات والشركات المالية وسحب ترخيصها .
ح - الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص وفقا للقوانين والانتظمة والتعليمات النافذة بهذا الشأن .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٢٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٢٠ - أ - لا يجوز ان يشغل وزير عايل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ .
ب - كما لا يجوز ان يشغل منصب العضو في المجلس اي من الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة السابقة باستثناء موظفي مؤسسات الائراض المتخصصة التي تنص قوانينها على انها مؤسسات عامة .

ج - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكما ويصدر رئيس الوزراء قرارا بذلك في الحالات التالية : -

١ - اذا اشغل منصبا وزاريا او اية وظيفة رسمية في الحكومة او المؤسسات العامة والبلدية او اشغل عضوية في مجلس الامة او رشح نفسه لها .
٢ - اذا حكم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .
د - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية : -
١ - الاستقالة الخطية .

٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بانه اصبح عاجزا عن القيام بعمله .

٣ - اذا افسس او طالب بعتدتسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
ج - للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانية لموظفيه ومستخدميه او لجمعياتهم التعاونية لاغراض اسكانهم .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٢٥ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٢٥ - ١ - يعين مجلس الوزراء بمقتضى التشاور مع البنك المركزي سعر تعادل الدينار الاردني بالذهب او بحقوق السحب الخاصة وفق الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية .
ب - ينشر البنك المركزي من حين لآخر اسعار بيع وشراء العملات الاجنبية ذات الاهمية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة .

المادة ٧ - تعدل المادة ٢٨ من القانون الاسلي باعتبارها جاء فيها مقرر - ١ - واضافة الفقرة ب التالية اليها :
ب - تصدر المسكوكات النكارية والخاصة بقرار من مجلس الوزراء ويحدد البنك المركزي المواصفات والاشكال التي يرضى بها ذلك .

المادة ٨ - تعدل الفقرة ب من المادة ٢٠ من القانون الاسلي باضافة العبار التالية الى اخرها .
ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي .

المادة ٩ - يلغى نص الفقرة ز من المادة ٣١ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
ز - السندات الاردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة او مؤسسات الاقراض المتخصصة بكفالة الحكومة وتطرحها للبيع في الاسواق شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة - ١ - من المادة ٣٦ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
١ - يمثل البنك المركزي المملوكة لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسات النقدية الدولية الاخرى كما يمثلها في جميع علاقاتها النقدية مع هذه المؤسسات .

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة هـ من المادة ٣٧ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
هـ - للبنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة بمؤسسة الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع بحد اعلى وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تعدل المادة ٤٣ من القانون الاسلي على الوجه التالي : -
١ - بالغاء مطلعها والاستعاضة عنها بما يلي :

- للبنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية المرخصة للعمل بالاستثمار وفق الشريعة الاسلامية اوامر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخرى ، يحدد فيها ما يلي : -

ب - بالغاء نص كل من الفقرتين ١١ ، ج ١ من المادة ٤٣ من القانون الاسلي والاستعاضة عنهما بما يلي : -

١ - الحد الأدنى والاعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء وذلك دون التتيد باحكام اي تشريع او نظام اخر يتعلق بالفوائد او الربح .

ج - الحد الأدنى والاعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على الودائع لديها .

المادة ١٣ - يلغى نص المادة ٤٥ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٤٥ - ١ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي في الاوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات والاحصاءات التي يطلبها .

ب - للبنك المركزي بالتنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة ان يطلب اية بيانات او معلومات احصائية من المؤسسات والدوائر الرسمية والافراد والاشخاص المعنويين تتعلق بتطورات الاجور والاسعار وذلك لغايات حساب ارتفاعها التيسيرية .

ج - تعتبر جميع المعلومات والبيانات الانفرادية التي تقدم الى البنك المركزي ومعلومات وبيانات سرية لا يجوز اطلاق اي فرد او هيئة عليها الا من خلال البيانات الاحصائية المجمعة التي ينشرها البنك من آن لآخر .

المادة ١٤ - تعدل المادة ٥٦ من القانون الاسلي باعتبارها جاء فيها مقرر - ١ - واضافة الفقرة ب التالية اليها :
ب - يحدد المجلس لاغراض الميزانية الختامية قيمة جميع الموجودات من الذهب والعملات الاجنبية التي تقابل اوراق النقد المتداولة .

الحسين بن طلال

٣-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل ابو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاثر يغال حكمت	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير دولة جمال حديثة الخروشة	وزير ابناء السري المهندس سمير قعوار	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الراغب	وزير الداخلية جودت السبيول
وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيشات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
وزير التكوين محمد السقايف	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دوله للشؤون البرلمانية عاطف البطوش
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة

هكذا من الله على

اعلان

صاير بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ قانون التوطين المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٨٠ تاريخ ١١-١١-١٩٨٨ . الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات بما في ذلك ادخال مواد القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٥٥ الصادر بتاريخ ١٠-١٠-١٩٨٩ بعد تعديلها في صلب موادها واحكامه واعتباره قانوناً معدلاً نتيجة لهذا الدمج ليحل محل القانونين المؤقتين المشار اليهما .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانونين المؤقتين رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ .
رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكسر

٢٤-٣-١٩٩٢ م.

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم - ١٧ - لسنة ١٩٩٢

قانون التوطين

الباب الاول

تعاريف

المادة ١ - يدعى هذا القانون (قانون التوطين لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزارة	:	وزارة التوطين
الوزير	:	وزير التوطين
المجلس	:	مجلس التوطين المؤلف بموجب هذا القانون
المواد الغذائية الاساسية	:	المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية اساسية .
المواد التوطينية	:	المواد الغذائية غير الاساسية التي يحددها مجلس الوزراء .
المواد والسلع	:	اي مادة او سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء .

الباب الثاني

مجال عمل الوزارة

المادة ٣ - تعتبر الوزارة لغايات تطبيق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية ولها ان تقاضي وان تقاضى في الدعاوى الناشئة عن تطبيق احكامه ويمثلها الوزير في ذلك وله ان ينوب عنه في الاجراءات القانونية والقضائية النائب العام او اي محام يوكله لهذه الغاية .

المادة ٤ - تعمل الوزارة على تنفيذ السياسة التوطينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد وتحقيقاً لذلك تقوم الوزارة بالاعمال والمهام التالية : -

- ا - عقد الاتفاقيات والمقود والتعهدات وطرح المعطاءات وحالتها وذلك لتوفير المواد الغذائية الاساسية في المملكة سواء بشرائها او استيرادها وبيع او تصدير الفائض منها .
- ب - تنظيم بيع وتوزيع وتداول وعرض ونقل وتخزين واستعمال المواد الغذائية الاساسية والمواد التوطينية المدمومة او المحصورة بالوزارة .
- ج - التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في وضع المواصفات القياسية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التوطينية والاشراف عليها .
- د - انشاء وتملك واستثمار المستودعات وما يلزمها لتحقيق اعمالها وغاياتها .
- هـ - تشجيع انشاء المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التوطينية والمساهمة فيها بموافقة مجلس الوزراء .

هذا من اصل
مجلس الاعيان

المادة ٥ - ١ - ينشأ في الوزارة حسب خاص للتجار بالمواد الغذائية الأساسية والمواد التموينية وتشغيل مشاريع الوزارة يسمى (الحساب التجاري) وتكون له موازنة خاصة يقرها مجلس الامة وتكلف مصادر تمويله بما يلي : -

١ - إيرادات المتاجر بالمواد التموينية

٢ - إيرادات تشغيل المشاريع

٣ - إيرادات المستودعات

٤ - المبالغ التي تخصصها الحكومة

ب - على الوزارة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها وان تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية للحساب التجاري وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار للسنة التالية .

ج - يحول الى الخزينة العامة اي فائض مالي ينحق في الحساب التجاري . على ان تعمل الخزينة العامة على تغطية اي عجز فيسبب بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

د - تنظم الامور الاخرى الخاصة بالحساب التجاري بموجب نظم يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦ - ١ - يحصر بالوزارة استيراد المواد الغذائية الاساسية .

ب - يتم استيراد المواد التموينية او تصديرها بتوصية من الوزارة للجهات المعنية بما في ذلك المواد التموينية التي تستورد لحساب المؤسسات الدولية او الاقليمية .

المادة ٧ - ١ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية .

ب - يحدد الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذا الغرض اسعار المواد التموينية خلال شهر من تاريخ طلب التسمية للوزارة وله بالطريقة ذاتها تحديد اسعار اي مادة او سلعة اخرى بناء على توصية او طلب من الجهة المعنية وذلك باستثناء الأغذية الخاصة بالأطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة .

ج - يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل من كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وممثل عن اتحاد نقابات العمال ، وممثل اخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير ، ويعين الوزير رئيساً لها من بين اعضائها وتتولى هذه اللجنة تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و/او السعر للسلع والمواد غير المحددة الاسعار وتقديم توصياتها للوزير لاصدار قراره بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجمالي المحددة او السعر المحدد حسب مقتضى الحال .

د - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ج من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اربعة من اعضاءها على ان يكون رئيسها واحدا منهم وتتخذ قراراتها بأكثرية ثلاثة من اعضاءها على الأقل .

هـ - تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها بالصحيف الطليعة .

المادة ٨ - يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة .

المادة ٩ - ١ - يترتب على اصحاب المصانع كتابة السعر للمستهلك بشكل واضح على كل وحدة من منتجاتهم اذا كان هذا السعر محدداً ومدة صلاحية تلك الوحدة للاستهلاك البشري .

ب - اذا تمعز وضع السعر المنصوص عليه في الفقرة ١ - من هذه المادة على اي من منتجات المصنع فيترتب على مالكة الطلب من الوزير تحديد الطريق التي يعلن فيها عن السعر على تلك المنتجات .

المادة ١٠ - ١ - مع مراعاة المادة ٩ من هذا القانون على اصحاب المحلات التجارية وضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة معروضة للبيع سواء كان سعرها محدداً او غير محدد واذا تمعز ذلك بصورة عملية بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليها تنظيم كشف باسعارها وتثبيتته في مكان ظاهر قريب من مدخل المحل يمكن رواده من الاطلاع عليه بسهولة .

ب - اذا بيعت اي مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي سلعة اخرى بالجملة على البائع ان يزود المشتري بفاتورة بمصلة تتضمن نوع المادة او السلعة وكميتها وسعر بيعها وبما المشتري بالتجزئة اي مادة او سلعة فيزود بفاتورة مماثل لها اذا طلب ذلك .

المادة ١١ - ١ - للوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها : -

١ - كشفاً بالمستودعات والمخازن العائدة لهم وبموقع كل منها وذلك لاعتبارها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية وتسجيلها لدى الوزارة بتلك المدة وذلك للواد والسلع الغذائية والتموينية والسلع الاخرى التي يحددها مجلس الوزراء .

٢ - كشفاً او اكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة للاستهلاك البشري .

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية العائدة لتجار الجبل وتخزين المواد الغذائية الاساسية فيها ، واي سلع او مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء اخضاعها واخضاع تخزينها لاحكام هذه المادة ويصدر الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجرداتها وطريقة محاسبة الوزارة لاصحابها عن الزيادة التي تطلأ على تبية المواد الغذائية الاساسية المدعومة او المحصور استيرادها بالوزارة او النقص الذي يلحق بتلك التبية وذلك للحفاظ على حقوق الخزينة والتاجر والمستهلك .

المادة ١٢ - يؤلف الوزير لجفا لاتسلاف المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية التي اصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري او بيعها لغايات الاستهلاك الحيواني وذلك بالطريقة التي يقرها .

المادة ١٣ - ١ - يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس التموين) يشكل على النحو التالي - -

١ - الوزير	رئيساً
ب - الامين العام للوزارة	نائباً للرئيس
ج - الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة	عضواً
او من ينوبه .	
د - الامين العام لوزارة الزراعة	عضواً
او من ينوبه .	
هـ - الامين العام لوزارة الصحة	عضواً
او من ينوبه .	
و - المدير العام لادارة الجبـارك	عضواً

كل من المصلحة

ز - مندوب عن القوات المسلحة الأردنية
يعين رئيس هيئة الأركان العامة للقوات
المسلحة الأردنية .
ح - أربعة أشخاص من القطاع الخاص
يعينهم مجلس الوزراء بناء على
تشبيب الوزير على أن يكون اثنان
من اتحاد غرف التجارة وغرفة
صناعة عمان ومندوب عن اتحاد
المزارعين ومندوب عن جمعية حماية
المستهلك وتكون مدة عضوية هؤلاء
الأعضاء سنتين قابلة للتجديد .

عضوا

اعضاء

المادة ١١ - ١ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعه
قانونيا إذا حضره ثمانية من أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس واحداً
منهم وتتخذ القرارات فيه بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين وإذا تساوت هذه الأصوات
يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

ب - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة أمين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول أعماله وتدوين
محاضر جلساته وتسجيل قراراته وتوصياته وتوقيعها من الرئيس وأعضاء المجلس .
ج - تحدد مكافآت أعضاء المجلس وأمين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشبيب الوزير .

المادة ١٥ - ينوب المجلس المهام والصلاحيات التالية :

١ - اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورغبتها إلى مجلس الوزراء .
ب - التوصية للوزير بالأسعار التي يراها للمواد الغذائية الأساسية .
ج - أية أمور أخرى يرى الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة بأعماله ومهامه .

الباب الثالث المقوبات والإجراءات القضائية

المادة ١٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة ديناراً أو بالسجن مدة لا تقل
عن أسبوع واحد ولا تزيد على شهر أو بكلاً من العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من :

- ١ - باع مادة غذائية أساسية أو مادة تموينية أو أي مادة أو سلعة أخرى محددة السعر
أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد .
- ب - استوفى ثلثاً لا ي من المكسولات والمشروبات التي يقوم بتقليدها في محله يزيد على
الأسعار المحددة أو المعلنه لتلك المكسولات والمشروبات .
- ج - لم يتم كليا أو جزئياً بالإعلان عن الأسعار على أي من المواد والسلع الأخرى المعروضة
للبيع في محله سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة وسواء كانت محددة السعر
أو غير محددة وينطبق ذلك على أصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة
والتجزئة والطعام والمصانع .
- د - امتنع عن بيع أي مادة من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع
الأخرى بالسعر المحدد لها أو المعلن عنه أو اشترط على المشتري شراء مواد أو سلعة
أخرى معها .
- هـ - خالف إيا من القرارات أو التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك
مع مراعاة أحكام الفقرة ح من المادة ١٧ من هذا القانون .
- و - امتنع عن تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ١٠ من هذا القانون .
- ز - لم يقدم إيا من الكشوف المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

المادة ١٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة
دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلاً من العقوبتين ويجوز للمحكمة حجز السلع والمواد موضوع
المخالفة أو مصادرتها حسب مقتضى الحال ، كل من أقدم على ارتكاب أي من الأفعال التالية :

- ١ - أدخل أي تغيير على مدة صلاحية أي من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو
المواد والسلع الأخرى أو أي مادة تكون قابلة للاكل أو الشرب ولو كانت غير داخله في أي
من المواد المعرّفة بهذا القانون .
- ب - استخدم أي مستودع أو مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقاً
لأحكام هذا القانون أو حاول استخدام .
- ج - باع أو عرض للبيع أو خزن مواد غذائية أساسية أو مواد تموينية أو أي
من المواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب إذا كانت غير
صالحة للاستهلاك البشري أو انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك .
- د - باع أو عرض للبيع أي مادة غذائية أساسية أو تموينية أو غيرها من المواد والسلع
الأخرى بغير مواصفاتها الأصلية .
- هـ - أغلق محله المتخصص ببيع المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية والمواد والسلع
الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها .
- و - أخفى عن المشتري أو المستهلك أي مادة غذائية أساسية أو أي مادة تموينية أو أي
المواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب سواء كانت محلية أو
مستوردة .
- ز - منع أي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ أحكام
هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بموجب .
- ح - مخالفة أحكام الفقرة ب من المادة ١١ من هذا القانون .

المادة ١٨ - ١ - إذا تكرر ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون فيحكم
على المخالف بعقوبة العقوبة التي تنص عليها تلك المخالفة على أن لا تتجاوز
الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على أنه إذا تكررت المخالفة لأكثر من مرتين فيحكم بحبس
المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد
على خمسة آلاف دينار أو بكلاً من العقوبتين وبإغلاق محله لليلة التي تقررها المحكمة المختصة .

ب - إذا تكرر ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون فيحكم
على المخالف بعقوبة العقوبة التي تنص عليها مخالفتها الثانية على أن لا تتجاوز الحد
الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة وإذا تكررت المخالفة أكثر من مرتين فيحكم على المخالف
بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن خمسة
آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلاً من العقوبتين وبإغلاق محله
لليلة التي تقررها المحكمة المختصة وتحت طائلة حجز المصادرة للسلع والمواد
حسب مقتضى الحال .

المادة ١٩ - ١ - يكون صاحب المحل أو مديره مسؤولاً عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون في المحل .
ب - يعمل بأوراق الضبط التي ينظمها مراقبو الأسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها
في هذا القانون حتى يثبت عكسها : ولهم بحضور صاحب المحل أو مديره المسؤول بتنفيذ
المصنع أو المحل أو المستودعات المأذولة للتأكد من عدم إخفاء المواد الغذائية الأساسية
والمواد التموينية والمواد والسلع وإذا لم يكن صاحب المحل أو مديره موجوداً فيكتفى
بوجود أي موظف أو عامل في المحل ولهم الاستعانة بالجهات الأمنية المختصة كلما
استدعت الضرورة لذلك .

ج - عند وقوع أي مخالفة لأحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة
ووضعها برسم الأمانة لدى صاحب المحل أو نقلها إلى مستودع رسمي وذلك بمسند
الحصول على إذن من المديعي العام خلال أربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ
بها حتى تنتهي المحاكمة .

هذا من الأعمال

د - لتفاني الامور المستعجلة اصدار القرار ببيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور اي حكم قضائي بشأنها ويجري البيع في الحال بعد ان تدرج في محضر ضبط الظهور والاسباب التي اقتضته وتبقي قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع بقرار يصدره الوزير واذا صدر الحكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت به بغض النظر عن ثبوتها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة واعادتها الى صاحبها لقاء ضمانة منه بمبلغ يعادل قيمتها .

المادة ٢٠ - ١ - تختص بحاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز ان تنشأ محكمة صلح او اكثر مختصة بقضايا التمييز في مدينة عمان او في اي مكان اخر في المملكة .

ب - يتم تبليغ ضبط المخالفة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وموعد المحاكمة بينها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية .

الاسباب الواضحة احكام متفرقة

المادة ٢١ - للوزير ان يفوض خطيا ايا من ملاحقيه المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او المحافظ في اي محافظة .

المادة ٢٢ - للوزير بناء على تشييع الامين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة السائدة بموجبها .

المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - يلغى اي نص في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٤-١-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل ابو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	نائب رئيس الوزراء دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عسر الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الببفسين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال المالية والاسكان المهندس سعد مائل السور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والمندسة الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب النميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الرغاب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للاشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات	وزير الدولة سلطان العدوان
وزير التبوين محمد السقايف	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة سلطان العدوان
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير دولة الدكتور عارف البطاينة	وزير دولة الدكتور عارف البطاينة

كلنا من الشعب

محلى حسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرر مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي وتابر بأمره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ١٨ - لسنة ١٩٩٢
قانون جامعة الزرقاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون جامعة الزرقاء لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تنشأ في المملكة جامعة تسمى (جامعة الزرقاء) وهي مؤسسة وطنية للتعليم العالي موقعها محافظة الزرقاء تتبع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة أن تقاضي وتنفق وأن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة واقتراض اجراء التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وأن تنيب عنها في الاجراءات القضائية النائب العام أو أي محام تعينه لهذه الغاية .

المادة ٣ - تهدف الجامعة الى المساهمة في تحقيق اهداف التعليم العالي المنصوص عليها في قانون الجامعات الاردنية المعمول به .

المادة ٤ - باستثناء مانح عليه في هذا القانون تسري على جامعة الزرقاء احكام قانون الجامعة الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليه من تعديلات أو أي قانون آخر يحل محله بما لا يتعارض مع احكام قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته وقانون الجامعات الاردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ وتحقيقا لذلك تحل عبارة (جامعة الزرقاء) محل عبارة - الجامعة الاردنية - حينما وردت في قانون الجامعة الاردنية والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٥ - يخصص مجلس الوزراء لجامعة الزرقاء ما يراه مناسباً من المبالغ التي يتم تحصيلها بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ وذلك بالإضافة الى الموارد المالية الأخرى المقررة لموازنة الجامعة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦ - ١ - إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تخول اللجنة الملكية لجامعة الزرقاء صلاحيات مجلس الجامعة ويخول رئيسها صلاحيات رئيس مجلس الجامعة .

ب - إلى أن يتم تكوين مجلس العمداء يخول مجلس الجامعة صلاحيات مجلس العمداء .

ج - إلى أن يتم تكوين مجلس أي كلية يخول مجلس العمداء صلاحيات مجلس تلك الكلية .

د - إلى أن يتم تكوين مجلس أي قسم يخول مجلس الكلية صلاحيات مجلس ذلك القسم .

هـ - إلى أن يتم تعيين رئيس للجامعة يخول رئيس اللجنة الملكية لجامعة الزرقاء صلاحيات رئيس الجامعة ، وإلى أن يتم تعيين عميد لكلية يخول رئيس الجامعة صلاحيات ذلك العميد ، وإلى أن يتم تعيين رئيس للقسم يخول عميد الكلية صلاحيات رئيس القسم .

و - تتولى اللجنة الملكية لجامعة الزرقاء جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة بما في ذلك الاشراف على اعداد الموازنة و ابرام العقود .

المادة ٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وإلى أن تصدر هذه الانظمة تطبق على جامعة الزرقاء الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون الجامعة الاردنية المعمول به .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٩٢-٣-٢١

وزير الخارجية
الدكتور كامل أبو جابر
نائب رئيس الوزراء ووزير النقل
المهندس علي المسحيمات
نائب رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
دوقان الهنداوي
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الشريف زيد بن شاكور

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
ابراهيم عز الدين
وزير السياحة والآثار
يونس حكمت
وزير التعليم العالي
الدكتور عوض خليفات
وزير الصناعة والتجارة
وزير التموين
الدكتور عبدالله السور

وزير العمل
عبد الكريم الكباريتي
وزير العدل
يوسف المبيضين
وزير التخطيط
الدكتور زياد فريز
وزير الملبه
باسل جردانه

وزير دولة
جمال حديثة الخريشة
وزير المياه والري
المهندس سمير قعوار
وزير الاشغال
العلية والاسكان
المهندس سعد هائل السورور
وزير المواصلات
جمال الصرايرة

وزير الشبلب
الدكتور صالح ارشيدات
وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس علي ابر الرافغ
وزير الداخلية
جودت السبول

وزير دوله
عاطف البطوش
وزير الاعلام
محمود الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. عبدالرزاق طبيشات
وزير الاوقاف
والشؤون والمندسات الاسلامية
الشيخ
عز الدين الخطيب التميمي

وزير التموين
محمد المسقا
وزير الصحة
سلطان العدوان
وزير الزراعة
الدكتور محمود السيرة

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور أمين عواد المشاقبة
وزير الزراعة
الدكتور فايز الخصاونة
وزير الصحة
الدكتور حارث البطاينة

محلى حسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ١٩ - لسنة ١٩٩٢م
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في
القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٢)
ويقرا مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي وما طرأ عليه
من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة - ١ - من المادة ٣ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة - ٣ -

١ - تشكل لجنة الضباط في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية على النحو التالي :-

رئيس هيئة اركان المشركمة	رئيسا
رئيس اركان القوات البرية الملكية	عضوا
رئيس اركان سلاح الجو الملكي	عضوا
الاردني .	
مساعدو رئيس الاركان	اعضاء
المتنش العلم للقوات المسلحة	عضوا
الاردنية .	

اعضاء
عضوا وامينا
للسر اللجنة

قيادة الشرطة
مدير شؤون الضباط

الحسين بن طلال

١٩٩٢-٣-٢١

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقسان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكرا
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السليحة والاثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف الجبصين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المياه باسل جردانه
وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير المياه والسرى المهندس سمير هموار	وزير الاشغال المصلحة والاسكان المهندس سعد هائل النور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الادف والشؤون والمعدست الاسلانية	وزير الشباب المهندس علي ابو الراغب	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير النقل الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعلام محمود الشريف
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التصميم محمد السقا

كل من من المصل

نخبة المحسنين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢٠ - لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقوانين المعمول بها في القوات المسلحة
الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٢، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - ١ - يستعاض عن كل من عبارة (القائد العام) وعبارة (رئيس هيئة الأركان العامة) ، حيثما وردتا في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية او في اي تشريع آخر بعبارة (رئيس هيئة الأركان المشتركة).

ب - يمارس رئيس هيئة الأركان المشتركة (او من ينوب عنه خطيا جميع المهام والسلطات التي كان يمارسها (القائد العام) ورئيس هيئة الأركان العامة) في أي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية او في اي تشريع آخر .

المادة ٣ - يلغى القانون المعدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ .

٢١-٣-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكرا
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يوسف حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله القصور
وزير المواصلات جمال الصرايرة	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المخطط يوسف المبيضين	وزير المخطط باسل جردانه
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سعد هائل السرور
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيخات	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرغائب
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة محمود الشريف د. عبدالرزاق طيخات
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التوطين محمود السقايف

نخبة المحسنين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٢١ - لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقوانين المعمول بها في القوات المسلحة
الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٢) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٤ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها :
(وموظفي المؤسسات الرسمية العامة ذات الاستقلال المالي والإداري الذين ينقلون الى وظيفة محسنة بمقتضى نظام الخدمة المدنية) لنسول به ويتقاضون رواتبهم من موازنة تلك المؤسسات ولا تنص القوانين الخاصة بها على أن خدمات الموظفين فيها تابعة للقواعد : على أن تطبق على خدماتهم السابقة فيها أحكام الفقرة ٤ من المادة ٥ من هذا القانون ، على أن يحق لهم استرداد ما يستحق لهم بموجب قانون الضمان الاجتماعي ، وعلى أن يجري التقاضي بين ما يستحق لهم وما يترتب عليهم من حقوق تقاعدية .

الحسين بن طلال

٢١-٣-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكرا
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يوسف حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله القصور
وزير المواصلات جمال الصرايرة	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المخطط يوسف المبيضين	وزير المخطط باسل جردانه
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سعد هائل السرور
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيخات	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرغائب
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة محمود الشريف د. عبدالرزاق طيخات
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور أمين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التوطين محمود السقايف

كامل أبو جابر

نهي الحسن بن طاهر نائب جهات الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-٢-١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٦ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لتنظيم التنظيم الإداري لوزارة الداخلية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لتنظيم التنظيم الإداري لوزارة الداخلية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - معدل المادة ٨ من النظام الأصلي بإضافة الفقرة ج التالية إليها ويعاد ترقيم الفقرات من أ - ج - د - هـ الواردة فيها بحيث تصبح من بد - ي - على التوالي :-
ج - مديرية شؤون الأحزاب والانتخابات

المادة ٣ - معدل النظام الأصلي بإضافة المادة التالية إليه برقم ١١ :-

المادة ١١ -

أ - تكون مديرية شؤون الأحزاب والانتخابات مما يلي :-

١ - قسم تسجيل الأحزاب .

٢ - قسم الانتخابات النيابية

٣ - قسم المعلومات

ب - تتولى مديرية شؤون الأحزاب والانتخابات القيام بالمهام والواجبات التالية :-

١ - تسلم طلبات تسجيل الأحزاب السياسية ودراستها ونقلا للقاتون وأعداد الذكورات والتوصيات وأجراء التليغات التفرسية بشأنها .

٢ - تسجيل الأحزاب السياسية بعد صدور الموافقة عليها وتنظيم السجلات والتقارير الضرورية لذلك .

٣ - أعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالأحزاب والانتخابات النيابية .

٤ - أعداد للانتخابات النيابية ومتابعة تطبيق أحكام قانون الانتخاب خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية .

٥ - الاحتفاظ بسجلات دقيقة للناخبين ومتابعتها واستخراج البيانات والمعلومات الضرورية منها .

٦ - الاشراف على إدارة مركز معلومات وتجهيز البيانات والإحصائيات المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات .

المادة ٤ - يلغى نص البند ٢ من الفقرة ١٣ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢ - متابعة الممارات المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية والقروية وأمر الحكم المحلي والتقسيمات الإدارية .

المادة ٥ - يعاد ترقيم المواد من ١١-٢١ الواردة في النظام الأصلي بحيث تصبح من ١٢-٢٢ على التوالي .

الحسن بن طلال

٢٩-٢-١٩٩٢

وزير الخارجية
الدكتور كامل أبو جابر

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيمات

رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
وزير الدفاع
دوقان الهنداوي
الشريف زيد بن شاكور

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
أبراهيم عز الدين

وزير السيلحة والائثر
ينال حكمت

وزير التعليم العالي
الدكتور عوض خليفات

وزير المتابعة والتجارة
الدكتور عبد الله النصور

وزير العمل
وزير المالية بالوكالة
عبد الكريم الكباريتي

وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة
يوسف الجبيصين

وزير التخطيط
الدكتور زياد فريز

وزير الدولة
جمال حديثة الخريشة

وزير البناء والري
المهندس سمير قعوار

وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس سعد هائل السورور

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

وزير الشبكات
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس علي أبو الراغب

وزير الداخلية
جودت السبول

وزير التتلمة
الدكتور محمود السيرة

وزير دولة
سلطان العدوان

وزير دولة للشؤون البرلمانية
عاطف البطوش

وزير الاعلام
محمود الشريف

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور أمين عواد المشاقبة

وزير الزراعة
الدكتور فايز الخصاونة

وزير الصحة
الدكتور عارف البطاينة

وزير التكوين
محمد السقايف

كل من المأهول

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
اولا : باضافة العبارة التالية السبى آخر الفقرة - ١ - منها :
(ويجوز الجمع بين العلاوات المنصوص عليها في هذه الفقرة) .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
(٢ - على الرغم مما ورد في الفقرة ١ من هذه المادة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس منح مكافأة معينة من الموظفين علاوة اضافية لا تتجاوز في حدها الاعلى ٩٠٪ من الراتب الاساسي، على انه لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة واي من العلاوات المنصوص عليها في الفقرة ١ منها) .

المادة ٣ - تعدل المادة ٧ من النظام الاصلي بالفاء عبارة (تمنح العلاوات المنصوص عليها في المادة ٦) الواردة في ظلها والاستعاضة عنها بعبارة (تمنح العلاوات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٦)

الحسين بن طلال

٢٩-٢-١٩٩٢ م

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات دوقسان المنداي	رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير الدفاع الدكتور زيد بن شاكر
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يسال حكمت	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون المقدسات الاسلامية بالوكالة يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير الدوين محمد السقا	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخضراوة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢-٣-٧
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام معدل لنظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٢ - تقديم معونة عاجلة في حال وفاة أحد المحامين الاساتذة او المتدربين المتقاعدين مقدارها خمسة آلاف دينار للمتزوج والامان وخمسة الف دينار للاعزب على ان يتم دفعها بنفس الصورة التي يتم فيها دفع المعونة العاجلة المقررة بمقتضى نظام التقاعد والامان الاجتماعي للمحامين النظاميين الناشئ المفصول وعلى ان يتم استرداد ما يدفع لهذه الغاية من المحامين الاساتذة المتقاعدين بالقسوي عند تسديد الرسوم السنوية عن السنة التالية لدفع المعونة وعلى ان يستثنى من التزام الدفع والاستفادة من هذه المعونة المتقاعدين الذين سجلوا او اعيد تسجيلهم في سجلات التقاعد وكانت اعمارهم عند التسجيل او اعادة التسجيل تزيد على الخمسين سنة وكانت مدة التقاعد من اعيد تسجيله تزيد على عشر سنوات .

الحسين بن طلال

٧-٣-١٩٩٢ م

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير الدفاع الدكتور زيد بن شاكر
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يسال حكمت	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون المقدسات الاسلامية بالوكالة يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات
وزير الدوين محمد السقا	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخضراوة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة

فكرت من المأخوذ

نظام المحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧-٣-١٩٩٢
نابـر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام لنظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام لسنة ١٩٩٢ (ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من ١-١-١٩٩٢ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ -

يستحق المستخدم علاوة شخصية مقدارها ٢٨ ديناراً شهرياً .

٧-٣-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل ابو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير المعدل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف الجبضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنيئة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السرور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الغراب	وزير الداخلية جودت السبول	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الاعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الاعلام محمود الشريف
وزير التمهيد الدكتور محمود السيرة	وزير دولة وزير الزراعة بالوكالة سلطان العدوان	وزير دولة لشؤون البرلانية عاطف القوطش	وزير التمهيد الدكتور محمود السيرة
وزير التربية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشقة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التربية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشقة	وزير التربية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشقة

اصـلا

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعين انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٣٧ تاريخ ١-٧-١٩٨٩ الى مجلس الامة فـال منه قبولاً وبات بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكور

٢٢-٣-١٩٩٢

حفظ من المراسل

تنظيم وزارة التعليم العالي

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٣-١٩٩٢ بالاستناد الى المادة ٤ مقرة ١ من نظام تنظيم وزارة التعليم العالي - الموافقة على ما يلي :-
- ١ - انشاء مديرية خاصة بشؤون الطلاب تسمى مديرية شؤون الطلبة .
 - ٢ - تغيير اسم مديرية تطوير التعليم العالي لتسمى مديرية الدراسات والاحصاء .
 - ٣ - انشاء مديرية تسمى مديرية الامتحانات .

تحديد اماكن المخبر الطبية الخاصة

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-٣-١٩٩٢ بالاستناد الى المادة ٦١ من قانون المحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٢ من نظام ترخيص وإدارة المخبر الطبية الخاصة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على قرار تحديد اماكن المخبر الطبية الخاصة بشكله التالي :

قرار صادر عن وزير الصحة

- استنادا للمادة ٦١ من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ واستنادا للمادة ١٩ من نظام ترخيص وإدارة المخبر الطبية الخاصة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢، قررت ان يتم تحديد اماكن المخبر الطبية وفق الاسس التالية :-

- ١ - ان يكون موقع المخبر في منطقة سكنية لا يقل تعدادها عن خمسة الاف ولا يزيد عن خمسة عشر الف نسمة للمخبر الواحد ويعتمد في ذلك آخر احصائية صادرة عن دائرة الاحصاء العامة ، ويستثنى من ذلك الاماكن التي يتواجد بها عدد كبير من العيادات الطبية او المستشفيات .
- ٢ - ان يتواجد في المنطقة ما لا يقل عن عيادتين طبيتين خاضعتين .
- ٣ - ان تكون المسافة بين المخبر الطبي وبين اي مخبر طبي قائم خمسين مترا على الاقل في جميع المناطق التجارية اما في المناطق السكنية فيسمح بهما في اماكن تواجد المستشفيات او العيادات الطبية وبحيث لا يقل عدد العيادات الطبية عن عيادتين .
- ٤ - في حالة وجود المخبر في شقة تابعة لبنانية مساعمة المسافة بين اقرب نقطتين من مدخل البنائيتين على الشارع العام .
- ٥ - يمنع فتح اكثر من مخبر طبي واحد في نفس البناء .
- ٦ - تضع اللجنة قائمة بالمناطق حسب اولويات احتياجاتها للخدمات المخبرية الخاصة وترفعها الى الوزير لاعتمادها .
- ٧ - يحدد الوزير بناء على تشييب اللجنة المكان المرح بفتح المخبر فيه حسب الاولويات المشار اليها في البنود ٦ .

وزير الصحة
الدكتور عارف البطاينة

كل من اهل
الكل من اهل

اعداد قرض غلس الريف

انسجبا مع الطلب الذي تقدم به عدد من السادة النواب والتااضي باعادة قرض غلس الريف واستخدام المبالغ المتأتية عنه في كهربة الريف المتبقي في المملكة وبعد ان اطلع مجلس الوزراء على تشييبات معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية بهذا الخصوص ، وبناء على توصية اللجنة المالية والاقتصادية المتخذة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٩-٣-١٩٩٢ حول الموضوع، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٣-١٩٩٢ ما يلي :-

- ١ - اضافة مبلغ ثابت الى اثمان الطاقة الكهربائية الواردة في فقرات التعرفة المنشورة في ملحق عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٧٢٠ تاريخ ٢-١-١٩٩٠ باستثناء تعرفة الجملة الخاصة بشركات التوزيع صاحبة الامتياز الخاصة بمقداره غلس واحد من كل كيلواط ساعة ولكافة المستهلكين وغير خاضع للحسومات الواردة في التعرفة ، يسمى غلس الريف وتقوم الشركات صاحبة الامتياز بتأية عن السلطة وكذلك سلطة الكهرباء في مناطق التوزيع التابعة لهـاجبائه من المستهلك بواقع غلس واحد لكل كيلواط ساعة وتخصص حسيطة المبالغ المترتبة على ذلك لغايات تمويل مشاريع كهربة الريف الأردني وترصد في حساب خلس لهذه الغاية في سلطة الكهرباء الأردنية .
- ٢ - يسري بمفعول جباية غلس الريف الوارد في الفقرة ١ اعلاه اعتبارا من تاريخ ١-١-١٩٩٢ م .
- ٣ - ان تتولى وزارة الطاقة مع الجهات المعنية وضع برنامج زمني لتنفيذ كهربة الريف .
- ٤ - الموافقة المبدئية بان تقوم سلطة الكهرباء الأردنية باقتراض مبلغ من مصادر محلية لتغطية العجز المحتل في تغطية التكاليف خلال فترة التنفيذ وبحيث يتم سداده القرض خلال السنوات اللاحقة من نفس الحساب المعد لهذه الغاية .
- ٥ - الطلب من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة العمل على سرعة انجاز المخططات التنظيمية للقرى والتجمعات السكنية غير المنظمة مع التاكيد على ضرورة تجنب التوسع في التنظيم والاكتفاء بحدود التنظيم الحالية للقرى والمجالس البلدية التي سيتم مستقبلا تنظيمها مع مراعاة عدم الاعتداء على الاراضي الزراعية ما لم يكن عدم الانتشار في التنظيم الباعظ التكاليف والمرهق لوارد البلديات ومؤسسات الدولة الاخرى حين ايصال الخدمات .

قرار رقم ٢ لعام ١٩٩٢
صادر عن وزير الصناعة والتجارة

- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب الفرقب من المادة ٣ من قانون المواصفات والمقاييس رقم ١٦ لعام ١٩٨٩ اتقرر ما يلي :
- يمنع استيراد المدايمء التنظية ذات الخزان الواحد وذلك لعدم مطابقة هذا النوع من المدايمء لاصطراطات السلامة العامة .

وزير الصناعة والتجارة
د . عبدالله النسور

تعليقات معدلة لتعليقات المزاودة على العناصر التجارية في مشاريع التطوير
صادرة استنادا للفقرة ٦/ من نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته

المادة ١ - تسمى هذه التعليقات بتعليقات معدلة لتعليقات المزاودة على العناصر التجارية في مشاريع دائرة التطوير الحضري (ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ٨-١-١٩٩٢ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليقات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائرة	: دائرة التطوير الحضري
الجلس	: مجلس إدارة الدائرة .
المدير العام	: مدير عام الدائرة .
اللجنة التحضيرية	: اللجنة المبنية عن مجلس الإدارة من بين أعضائه ويشكلها المجلس .
لجنة المزاودة	: لجنة النظر في طلبات المزاودة .
المشروع	: أي مشروع من مشاريع الدائرة .
طالب الشراء	: كل شخص طبيعي أو معنوي يتقدم للانتفاع من العناصر التجارية في أي مشروع من مشاريع الدائرة .
العناصر التجارية	: الوحدات السكنية أو التجارية التي تباع بالمزاد وبالظرف المختوم .

المادة ٣ - تشكل في الدائرة لجنة المزاودة على العناصر التجارية التي تباع بالمزاودة وبالظرف المختوم على النحو التالي :

مدير الإبلات والتسويق	رئيسا
المدير الإداري أو من ينوبه	عضوا
المدير المالي أو من ينوبه	عضوا
مندوب ديوان الحاسبة	عضوا

المادة ٤ - تتولى لجنة المزاودة الإشراف على فتح طلبات المزاودة وتديق هذه الطلبات وتحديد أسماء الفائزين .

المادة ٥ - شروط المزاودة على العناصر التجارية:

- ١ - تقبل طلبات المزاودة على العناصر التجارية خلال فترة الإعلان عنها في الصحف المحلية ويقفل باب قبول الطلبات في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم الأخير لقبول الطلبات .
- ب - يدفع طالب الشراء (تلبيغا نقديا) مقداره (١٠ ٪) من قيمة الحد الأدنى للسعر المقرر عند تقديمه لطلب الشراء معسوزا بالوثائق اللازمة ، ويحسب التامين من أصل الدفعه الأولى .
- ج - يحق لكل شخص طبيعي متقدم للشراء اختيار ثلاثة بدائل وتحديد الأولويات وذلك لامعطاء فرصة أكبر بالنموذج بأحدى الاختيارات ويذكر آراء كل اختيار الحد الأعلى للسعر الذي يرغب طالب الشراء في تقديمه .
- د - يخضع المستثمرين في مجال الإسكان لشروط البيع بقصد التخصيص التي تضعها الدائرة لهذه الغاية .
- هـ - تقوم لجنة المزاودة بفتح طلبات المزاودة وتديقها وتحديد أسماء الفائزين خلال الأسبوع الأول من تاريخ الانتهاء من قبول الطلبات تهيدا لرفعها للجنة التحضيرية لاتخاذها والموافقة عليها .

و - تعطى الأولوية في الشراء للراغبين في شراء أكثر عدد من العناصر التجارية المعروضة للبيع شريطة أن يكون السعر المقدم من قبلهم متناسبا وأعلى من الحد الأدنى للسعر المعتمد من قبل الدائرة .

ز - اذا تساوى المزاودون في الاسماء والألوان على أحد الاختيارات الموضوعة في طلب الشراء للجنة المزاودة أن تدعو المزاودين لاعادة المزاودة أو النزال من قبل أحدهم المزاود الآخر بالتراضي .

ح - اذا لم يحضر أحد المزاودين المتساويين في الاسعار على نفس العنصر التجاري بالرغم من تبليغه بذلك خطيا تمنعطى الأولوية للمزاود الآخر الذي يحضر ويعتبر المزاود الذي لم يحضر مستكسرا وانقضا لحقه في الانتفاع في تلك المزاودة ويعاد له قيمة التامين النقدي المدفوع على العنصر التجاري المزاود عليه ويحق له المزاودة على العناصر التي يتم الإعلان عنها مستقبلا اذا توفر ذلك .

ط - يفقد طالب الشراء قيمة التامين النقدي اذا استنكف عن الشراء بعد صدور قرار من المجلس بالموافقة على بيعه العنصر التجاري مهما كانت الأسباب .

ي - لطالب الشراء الحق في استرداد قيمة التامين النقدي في حالة عدم فوزه بالمزاودة أو تقديمه بطلب استرداد قيمة التامين النقدي قبل فتح طلبات الشراء من قبل لجنة المزاودة .

ك - يستكمل طلب الشراء الفائز بالمزاودة دفع كابل ثمن العنصر التجاري خلال شهر من تاريخ تبليغه خطيا بموافقة مجلس الإدارة على بيعه العنصر التجاري وللمجلس الحق في إعطاء المستثمرين امهالا للفترة التي يراها مناسبة على أن يقوم المستثمرون بتقديم الضمانات المالية المناسبة .

ل - يعتبر تبليغ قرار مجلس الإدارة لطالب الشراء الفائز بالمزاودة قانونيا اذا تم إرساله بالبريد المسجل على العنوان الموضح من قبله على طلب الشراء .

م - اذا لم يراجع طالب الشراء الفائز بالمزاودة الدائرة لدفع باقي ثمن العنصر التجاري خلال الفقرة المبينة في الفقرة (ك) من المادة (٥) من هذه التعليقات يعتبر مستكسرا وتصادر قيمة التامين النقدي المدفوع من قبله شريطة انذاره بضمون قرار الاستنكاف واعتباره قرارا قطعيا بعد مرور اسبوعين من تبليغه بذلك .

ن - يعطى كل من يرغب في تسديد باقي ثمن العنصر التجاري عن طريق الاقتراض من بنك الإسكان مدة لا تزيد عن شهر لاستكمال تقديم الوثائق والبيانات اللازمة للبنك .

س - اذا لم يستكمل المنتفع الإجراءات اللازمة لدفع ثمن العنصر التجاري عن طريق الاقتراض من أية جهة مقرضة توافق عليها الدولة خلال الفترة المبينة في الفقرة (ن) من المادة (٥) من هذه التعليقات يعتبر مستكسرا وتصادر قيمة التامين النقدي المدفوع من قبله شريطة انذاره بضمون قرار الاستنكاف واعتباره قرارا قطعيا بعد مرور اسبوعين من تبليغه بذلك .

ع - لا يقبل الاستنكاف من العنصر التجاري بعد تسديد ثمنه نقدا أو تغطية باقي الثمن عن طريق الاقتراض واستلامه مهما كانت المبررات والأسباب واعذار التي تقدم من المستفيد .

ف - تستوفى مصاريف الاعلان عن المزاودين قبل الفائزين بالمزاد .

المادة ٦ - تلغى تعليقات المزاودة على العناصر التجارية الصادرة بتاريخ ١١-١-١٩٨٨ .

وزير الأشغال العامة والإسكان
المهندس سعد هاني السور

كل من اشعل